الأمم المتحدة

A/55/741

الجمعية العامة

Distr.: General
23 January 2001
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٥٠ من جدول الأعمال

أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن ارفق طيه نص الكلمة التي ألقاها السفير ريتشارد هولبروك أمام المجموعة الأفريقية، في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) جيمز ب. كننغهام

القائم بالأعمال المؤقت

290101 290101 01-22455 (A)
0122455

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال المؤقت لبعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

الكلمة التي ألقاها السفير ريتشارد هولبروك، الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، أمام المجموعة الأفريقية بقاعة داغ همرشولد في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١

أتقدم إليكم، سعادة السفير، بالشكر العميق وأشكركم على إتاحة هذه الفرصة الرائعة لأقول ''وداعا'' لأصدقائي في المجموعة الأفريقية ولكثير من السفراء الأصدقاء الآخرين الذين حضروا هنا اليوم – وإلى العاملين معي الذين أعتقد أنهم قد صدرت إليهم الأوامر بالحضور هنا. وأود أن أشكركم، سيادة السفير والسفير كبوسترا، بوصفه ممثلا عن رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، لإتاحة هذه الفرصة لي، وأود أن أنضم إليكم في توجيه الشكر إلى الرجل الذي وصفتموه عن حق بأنه ''الرئيس''، رئيسي، آرثر مبانيفو، صديقي، ورئيسي، على حفل الاستقبال الرائع ليلة أمس. ولا يسعني أن أفكر في سفير آخر داخل الأمم المتحدة يعد الحفل غير آرثر مبانيفو، سفير عظيم، وصديق عظيم، وممثل بلد عظيم. أشكركم شكرا عميقا.

وهذه هي المجموعة الإقليمية الوحيدة التي سأتكلم أمامها. وكما قال عن حق، السفير جوابي، إن ''ذلك قد جاء في شطر منه بناء على اقتراحنا وفي شطره الآخر بناء على دعوة من منظمة الوحدة الأفريقية''، ولكنني وددت أن أتكلم أمام أفريقيا لأنني تعهدت عند أداء يمين تولي منصبي منذ عام ونصف بأن تكون أفريقيا أولويتنا. ولقد وددت أن أقدم إليكم ما يشبه التقرير في نهاية المهمة عما قمنا به من عمل، وأعتقد أننا تعلمنا ولدينا بعض الأفكار. وأعدكم أنني سأقدم، جريا على ما عرف عني، بعض المقترحات المثيرة في غضون الدقائق القليلة القادمة.

بيد أنني أود أن أبدأ بتوجيه الشكر على ما أبديتموه من صداقة وما قدمتوه من نصح وتشجيع. وما زال التزامنا قائما بجدول أعمالنا الذي لم ينته بعد. وسوف أواصل، كمواطن عادي، المشاركة العميقة في الشؤون الأفريقية والقضايا الأفريقية. وليس أمامنا سوى يومين وستكون الجلسة الرسمية الأخيرة التي سأحضرها داخل الأمم المتحدة جلسة مفتوحة من جلسات مجلس الأمن بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبشأن حفظ السلام، وآمل أن يتمكن الكثيرون منكم من الانضمام إلينا.

وأعتزم أن أتكلم بصراحة تامة خلال تلك الجلسة عما أعتقد أنه قصور مستمر من قبل الأمم المتحدة بالنسبة لما تقوم به في مكافحة الإيدز، لا سيما داخل قواتها ذاتها العاملة في ميدان حفظ السلام.

لذا، ومع إرجاء موضوع الإيدز للجلسة الرسمية التي ستعقد بعد غد، دعوني أتكلم عن قضايا أخرى تتصل بأفريقيا. ودعوني أبدأ بعرض ثلاث نقاط أساسية بسيطة ومترابطة تتعلق بما يلي:

مسائل أفريقيا.

مسائل الأمم المتحدة.

لقد عزز كثيرا في السنتين الأخيرتين موقف الولايات المتحدة المؤيد لمنظمة الأمم المتحدة وأفريقيا على حد سواء.

ففيما يتعلق بأفريقيا، بوجه خاص، كنت أستمع دوما إلى اتهامات بأن هناك معيارا مزدوجا بشأنها. وأنا أفهم من أين تأتي هذه الاتهامات. ودعوني أقول بصراحة، على الأقل فيما يتعلق بشخصي، أنه لا وجود للمعيار المزدوج.

لقد حضرت إلى نيويورك ومعي ثلاث أولويات رئيسية معلنة: إصلاح جدول الأنصبة المقررة الخاص بالأمم المتحدة وإصلاح المؤسسة ككل، ودول البلقان، وأفريقيا. وسوف نناقش مسألة دول البلقان غدا داخل مجلس الأمن، وفيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، فإن معايير ما نقوم به من جهد قد تحددت بالحاجة إلى المحافظة على الأمم المتحدة بإجراء الإصلاحات الضرورية.

بيد أنه في أفريقيا، احتجت أن أتعلم قبل أن أعمل. والحاضرون في هذه القاعة وغيرهم، ومن بينهم بوجه خاص أميننا العام كوفي عنان، كانوا من أفضل معلميَّ. لقد أطلعتموني على التعقيدات التي تتسم بها بلدانكم، وعلمتموني أن أميز بين الخصائص الفردية التي تتميز بها البلدان والتي يعلم عدد قليل في أمريكا كل حالة منها على حدة. ولقد وعدتموني بأنني إذا بذلت جهدا دائبا فسوف تقدمون الدعم اللازم لي.

وعندما أعلنت أن رحلتي الرئيسية الأولى ستكون إلى أفريقيا – رغم أنه كان هناك قبلها رحلتان قصيرتان، واحدة إلى تيمور الشرقية والأخرى إلى دول البلقان – وعندما أعلنت في البداية أنها ستكون ”رحلة تعلم واستماع“ تصرفتم على الوجه الصحيح وحضرتم إليّ وقلتم إن ذلك ليس جيدا بالقدر الكافي، وحضر إلي سفراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقالوا الشيء ذاته. فلم يكن بوسعي أن أذهب لأتعلم واستمع فحسب وإنما كان

يتعين علي أن أذهب لأعمل شيئا. وكنتم على حق، ووافقت في الحال على تغيير نوعية المهمة. لقد كان يقلقني أنه إذا ذهبت إلى رحلة عمل قبل تعلم أي شئ عن المنطقة أنكم – السفراء الحاضرون في الغرفة – ستقولون إنه عجرفة أمريكية. لذا كنت أحاول أن أذهب كطالب أولا ولكن عندما طلبتم مني أن أذهب أولا كأحد الناشطين، استمعت إليكم وقمت بما طلبتم أن أعمله، أي ليس الذهاب لمجرد الاستماع، وهو ما فعلته في أجزاء أخرى من العالم. ولقد فتحتم أمامي الأبواب في جميع أنحاء القارة الأفريقية وذهبنا إلى عشرة بلدان خلال تلك الرحلة الأولى، أنا وكاتي. وأنا أشعر بعميق الامتنان على حسن ضيافتكم واعتذر للبلدان التي طلبت إليّ زيارتها ولم تسنح لي بعد الفرصة لذلك. ولقد وضعتموني وجها لوجه أمام الأزمات والتحديات الفردية التي تتعاملون معها يوميا وأوضحتم لي في خاتمة الأمر الثقة والأمل اللذين يضعهما الشعب الأفريقي في الأمم المتحدة وفي الولايات المتحدة.

وكانت أول محطة لنا هي مالي وكانت محطتنا الثانية أنغولا. وليس ثمة فرق أوضح من ذلك. ففي مالي، التي استقبلني فيها صديقي مختار عواني ورئيسه، الرئيس كوناري، رأينا – رغم الفقر – بنيانا سياسيا آخذا في الانتعاش وتقدما يثير الإعجاب. ولكن في أنغولا، التي هي واحدة من أصعب الحالات التي رأيتُها على الإطلاق، وربما أفقر بلد رأيتُه في حياتي من حيث حالة الناس الذين رأيتُهم وما تعرفونه جميعا. فهذا بلد في حالة حرب مع نفسه منذ عام ١٩٦١ رغم ثلاث عمليات سلمية رئيسية، وخمس عمليات من عمليات الأمم المتحدة، ومساعدات إنسانية تقدر قيمتها ببلايين الدولارات، واستمرار معاناة الناس، وأعلى معدل لوفيات الرضع في العالم، وكل ذلك في بلد يمد بلدنا بنسبة ٧ في المائة مما يحتاجه من نفط يوميا ويتلقى بلايين الدولارات كإيرادات بالعملة الصعبة.

وعلى حد قول أساقفة أنغولا في رسالتهم الرعوية، إن الناس هم الذين يعانون عندما يكون النفط والماس وقودا للصراع على السلطة. لقد حولت القوتان العظميان هذا البلد الجميل إلى ساحة للحرب الباردة، ومع انتهاء الحرب الباردة ومع حدوث تحول محمود، وإن كان قد تأخر حدوثه كثيرا، في السياسة الأمريكية بعيدا عن التلاعب مع سافيمبي، أصبحت الفرصة الآن مهيأة لتحسُّن الحالة ولكنها ما زالت حالة شنيعة. ولقد رأيتُ على أرض الواقع ٢,٥ مليون مشرد داخلي في أنغولا خارجين عن نطاق عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأدت تلك الرحلة إلى أنغولا، أكثر من أي شيء آخر، إلى إشعال الحماس في حملتنا المستمرة الرامية إلى اضطلاع المفوضية بالمسؤولية عن المشردين الداخليين، وأنا أحث أصدقائي في هذه القاعة على عدم التخلي عن هذه القضية. ولقد تحدثتُ عن ذلك مع الرئيس الجديد للمفوضية، رئيس الوزراء لوبيرز. وهو يعكف حاليا على دراسة هذه القضية، وكذلك الأمين العام عنان، ولكن من المخزي أن أعضاء أجهزة بيروقراطية

أخرى حضروا إليَّ يجادلون بشأن من الذي تسبب في هذا الخطأ أو على من تقع مسؤوليته. دعوهم يجتمعون ويحددون هيئة رائدة تعنى بالمشردين الداخليين في كل بلد. وفي معظم الحالات يجب أن تكون المفوضية. فإن لم تكن المفوضية، فلتحدَّد جهة أخرى. ولكن لا تكتفوا بالجلوس في نيويورك وجنيف والمجادلة وتوجيه الاتهامات بشأنها.

لقد رأيتُ في أنغولا حكومة فاسدة معدومة الكفاءة ضالعة في قتال مع متمردين يستحقون الشجب، ولا يضع أي منهما مصالح شعب أنغولا في المقام الأول. والتقيتُ مع صحفي شاب يُدعى رافاييل ماركيز قضى ٣٨ يوما في السجن لنشره مقالا يهاجم الفساد في المناصب العليا. والتقيتُ مع قس تعرض للتعذيب على يد رجال جهاز المباحث الاستعماري، ولكنه مع ذلك كرس باقي حياته لقضية العدالة الاجتماعية. والتقيتُ مع رجال ونساء ذوي نوايا حسنة، من داخل الحكومة والمجتمع المدني، يرغبون في العمل معا لصالح العدالة والسلام الدائم.

وتتجسد في أنغولا المشاكل الهائلة والقدرات الواسعة لدى قارتكم العظيمة وأعتقد أن ذلك لا يجب أن يطويه النسيان. وقد استلفت نظري، في ضوء أبعاد المشكلة القائمة في أنغولا، أن هناك من يقومون دائما، عند تحديد مشاكل العالم، باستعراض خمسين مشكلة دون أي ذكر لأنغولا التي يعاني سكانها منذ فترة طويلة ربما أطول من أي دولة أخرى فوق الأرض.

ومن تلك الرحلة، ومن البلدان الثمانية الأخرى التي زرتُها، برزت مواضيع كثيرة. موضوع التركيز على الإيدز، وقرار تخصيص كانون الثاني/يناير من العام الماضي لأفريقيا عندما كانت الولايات المتحدة تتولى رئاسة مجلس الأمن، ومسائل أخرى كثيرة. وبإعلان كانون الثاني/يناير من العام الماضي، أول شهر من الألفية الجديدة، بوصفه ''شهر أفريقيا'' كنا نعتقد أنها ستكون ''سنة أفريقيا'' داخل الأمم المتحدة، ولقد كانت فعلا. لقد قضينا وقتا في أفريقيا، وفي حين أنني لن أتظاهر بأننا قد حللنا مشاكلها – وسأتطرق إلى ذلك بعد لحظة – فإنني أعتقد أنه يمكن القول بأننا أبقينا على الثقة، وأبقينا على أفريقيا في المقدمة.

وفي هذه العملية، وسَّعنا النطاق التقليدي لمداولات مجلس الأمن بصورة تاريخية. وعندما رأس نائب الرئيس آل جور، منذ عام بالضبط، أول مناقشة صحية في التاريخ يجريها مجلس الأمن – رغم الاعتراضات الشديدة من كثير من التقليديين، بمن فيهم بعض العاملين معي – طرحنا وفرضنا حجتنا القائلة بأن التعاريف الضيقة للأمن السائدة منذ عام ١٩٤٥ لم تعد تُجدي في العالم الحديث. وأعتقد اعتقادا راسخا – وأعلم أن أصدقائي الأفارقة الحاضرين يؤيدونني تأييدا ساحقا – بأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تعمل كسلسلة من الجزر

تتقاتل فيما بينها على الاختصاصات والأراضي. فنحن في حاجة لأن نعمل معا، وكان ما قدمتموه من دعم – أنتم الأعضاء الأفارقة في الأمم المتحدة – تونس ومالي وناميبيا، وأصدقاؤكم، جامايكا، وآخرون – هو ما أقنع بعض البلدان الأكثر تقليدية داخل مجلس الأمن – لا سيما روسيا والصين – بأنه ينبغي لهم السماح بمناقشة القضية الصحية، وسوف تكون الجلسة التي ستُعقد يوم الجمعة ثالث جلسة بشأن الصحة وكما تعلمون جميعا لدينا الآن أيضا قرار من مجلس الأمن بشأن القضية.

ونحن نُقر بأن الأفارقة يرغبون في أن يكون مجلس الأمن هيئة مستجيبة للمطالب، ومتعددة التخصصات، ولها أهميتها. ودول أفريقيا هي أكثر الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ولاءً وأكثرها مطالب. إن ولاءكم له ما يبرره. ومطالبكم لها ما يبررها أيضا. ونحن – الولايات المتحدة وأنتم – المجموعة الأفريقية – نتقاسم داخل هذا الإطار عدة مآرب رئيسية فيما يتعلق بالسياسة العامة. أولها، يتعين علينا أن نتقاسم العمل نحو تحقيق هدف نجاح عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. ويعني ذلك التخطيط للعمليات بشكل جيد استنادا إلى ولايات واقعية. كما يعني تدريب الوحدات وتزويدها بالمعدات وإعدادها بشكل أفضل. ويعني عمليات تعدها إدارة عمليات حفظ السلام تستجيب بشكل أفضل لمطالب البلدان المساهمة بقوات. وأشعر بحزن عميق لأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قضت على ثالث أمين عام مساعد لحفظ السلام. إن ذلك مصدر حيرة لي ليس فحسب لأن ذلك قد ورد في تقرير الإبراهيمي، الذي أيده جميع رؤساء الدول خلال مؤتمر قمة الألفية، ولكن لأن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد قضت على الأمين العام المساعد لحفظ السلام الذي كان مقررا أن يكون من الدول المساهمة بقوات. وأنا لا أفهم ذلك. وقام بعض ممثلي الدول المساهمة بقوات داخل اللجنة المذكورة، تظاهرا منهم بأنهم خبراء مستقلون، وأؤكد لكم بأنهم ليسوا كذلك، بالتصويت ضد شيء في صالح البلدان المساهمة بقوات. ومن ثم، فلدينا السيد العنابي، الذي نحترمه جميعا، ولدينا الأمريكي مايك شيهان، الذي آمل أن تتعرفوا عليه جميعا، وهو مسؤول أمريكي رائع سيساعد باتصالاته في الكونغرس، ولكن الأمين العام المساعد الثالث كان مقررا أن يكون من البلدان المساهمة بقوات، وليس بالضرورة من إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن أو من إحدى الدول الأعضاء في المجلس. وأنا أتوسل إليكم أن تعيدوا الأمين العام المساعد الثالث. فأنتم في حاجة إليه.

ولا يمكن أن يكون لديكم هيئة في صورة وزارة دفاع الأمم المتحدة وبها نائبان اثنان ومجرد ٤٥٠ فردا أو ٥٠٠ فرد يديرون العمليات في جميع أنحاء العالم. ويتعين عليكم فصل العسكريين عن الشرطة، والنقل والإمداد عن العمليات، والتخطيط عن شؤون الموظفين،

وأنتم في حاجة إلى نواب لعمل ذلك. ويسعدني أن لدينا نائب أمريكي في إدارة عمليات حفظ السلام الآن تحت رئاسة جان – ماري غيهينو، ولكننا في حاجة إلى أن تكون دولة مساهمة بقوات ممثلة حقا على مستوى الأمين العام المساعد. لذا، آمل عند تركي لمنصبي أن يضطلع أعضاء المجموعة الأفريقية من بينكم بدور رائد في عمل ذلك عند التطرق إليه في أيار/مايو.

والآن، نحن نتقاسم معكم أيضا هدف توسيع نطاق حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفريقيا. سواء كنا نتحدث عن الكونغو، التي سأعود للتطرق إليها بعد دقيقة بسبب الحادث المأساوي الذي وقع منذ ساعات قلائل، أو سيراليون أو إثيوبيا، أو إريتريا، أو بوروندي، أو الصومال، أو غينيا – بيساو، أو السودان، أو الصحراء الغربية، أو أنغولا، أو جمهورية أفريقيا الوسطى، لأننا نتقاسم معتقدا أساسيا وهو: حاجة الأمم المتحدة إلى أن يكون لها وجود هناك، في ظل غياب القوات الأخرى، ويجب أن يتوافر لديها الأفراد والموارد والولايات لكي تكون جزءا من الحل. وحالات الفشل التي حدثت في الماضي، وكلنا يعلم من هم المسؤولون عنها وأين يعملون، لا يجب أن تتكرر. ومع ذلك فإنها سوف تتكرر ما لم تقم الأمم المتحدة بتجهيز الأفراد بشكل أفضل، وإعداد نظم واضحة للاتصالات، أفضل الاتصالات، وبعثات مشتركة. وفي سيراليون، فهم كل بلد، بصورة، مختلفة المهمة المكلف بها. فالغانيون والزامبيون والنيجيريون والهنود، وآخرون كان لديهم جميعا فهما متباينا لمهامهم. فقد انقطعت الاتصالات. وكان هناك ثلاثة أفراد فحسب في نيويورك يشرفون على العمليات الدائرة في سيراليون. ولا يمكن تكرار ذلك. إذ يجب أن نتعلم من هذه الأخطاء. وليس ثمة شيء أهم من ذلك، وهذا يهم أفريقيا أكثر من أي مكان آخر. وحيث إن جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام قد تم إصلاحه الآن لأول مرة في التاريخ – وأنا أشدد على هذا للذين لم يحضروا منكم معي إلى واشنطن الأسبوع الماضي لسماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ – حيث نعتقد الآن أن المساهمة القصوى في حفظ السلام، التي فرضتها الولايات المتحدة عشوائيا على نفسها عام ١٩٩٤، وهي ٢٥ في المائة، سترفع لأنه قد حان الوقت لإعطاء حفظ السلام مزيدا من الدعم.

والآن، ونحن نتكلم هنا، تجري جلسة الاستماع لإقرار تعيين الجنرال باول في منصبه. وسوف يوجه إليه هذا السؤال. فقد أوضح السيناتور هلمز وزملاؤه أنه إذا قامت الإدارة الجديدة بدعم رفع الحد الأقصى إلى ما يزيد عن ٢٥ في المائة فإنهم سوف يستجيبون لذلك. وسيقدم السيناتور بايدن ذلك الاقتراح استجابة لسخائكم بتقليل حصتنا المقررة. وسوف نعمل جاهدين على سد الفجوة، وهو ما آمله، وأؤمن به وسوف أكافح في سبيل تحقيقه. ولكن إذا حدث ذلك، فاغتنموا الفرصة السانحة. وأتوسل إليكم أن تفعلوا ذلك.

فليس هناك شيء أهم من ذلك بالنسبة للأمم المتحدة وفي داخل الأمم المتحدة. ولن يتأثر بذلك مكان آخر أكبر من أفريقيا.

ثالثا، نحن نتقاسم الهدف المتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الهامة، وجعل هذه المنظومة تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات مقوماتها. ولا أقصد بمقوماتها الموظفين المدنيين المتمركزين في هذا المبنى أو في جنيف – بل أقصد الناس الذين ينبغي أن ينتفعوا من كل دولار أو نيرة أو جنيه تنفقه الأمم المتحدة من أموال دافعي الضرائب. ويجب تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وتوسيع نطاقها لتعكس الواقع المتمثل في أنها واحدة من أكثر وزارات الدفاع انشغالا في العالم. ويتعين علينا أن نساعد جان – ماري غيهينو، وكيل الأمين العام– الذي هو، كما قلت من برهة لأغراض عملية بحتة، وزير الدفاع أو وزير حفظ السلام في هذه المؤسسة العظيمة، على أن يحقق نجاحا أكبر. وأتوسل إليكم من جديد ألا تدعو بيروقراطيي المستوى الثالث، أولئك الذين لا يتبعون حتى التعليمات الصادرة إليهم من بعض السفراء في هذه القاعة، يجتمعون في جلسة مغلقة في وقت متأخر من الليل ويقضون على شيء هام مثل تقرير الإبراهيمي. وينبغي أن تتوافر لدينا الوسائل الكفيلة بتنفيذ المهمة. وهذا شيء يهم أفريقيا أكثر من أي جزء من العالم رغم أنه يهم أيضا في تيمور الشرقية، وفي لبنان، وفي كوسوفو، وفي البوسنة، وفي قبرص، وفي أماكن أخرى.

رابعا، نحن نتقاسم هدف السيطرة على الإيدز. وهذا يعني توفير المزيد من الموارد وإبداء صراحة أكبر. يتعين علينا أن نضع هذه القضية في مقدمة أولوياتنا. وذلك هو السبب في أننا سوف نختتم جهودنا يوم الجمعة بتلك القضية.

خامسا، نحن نتقاسم هدف التنمية. ولا أود أن أتجاهل التنمية وأود أن أشدد مرة أخرى لأصدقائي بصفة خاصة من الجماعة الكاريبية وأماكن أخرى خارج مجال حفظ السلام، على أن الولايات المتحدة لا تضع حفظ السلام في المقدمة بدلا من التنمية ولكننا قمنا بزيادة المبالغ التي ندفعها لكلا القضيتين في الوقت ذاته. وقد أنشئت الأمم المتحدة أساسا كمنظمة لتحول دون تجدد الصراع العالمي. ولقد نجحت في ذلك بالمعنى الضيق، فلم نشهد حربا عالمية على مدى ٥٥ عاما، ولكن عدد الحروب الصغيرة ما برح هائلا. ومن ثم، يتعين علينا أن نصب جهودنا على عبء التنمية المتزايد الذي لم يتنبأ به أو يتصوره مؤسسو الأمم المتحدة.

ولا تتوفر للأمم المتحدة وسائل معالجة مشكل آخر لم يخطر أبدا على بال مؤسسي الأمم المتحدة، وهو مشكل الإخفاق الجهازي للدول. ويعد هذا المشكل أحد التحديات

الأمنية الآخذة في الظهور، وربما التحدي الأمني للقرن الواحد والعشرين في أفريقيا ومنطقة البلقان وفي أجزاء من آسيا.

وبالعودة إلى المسائل المحددة، أود أن أتحدث بإيجاز عن سيراليون والكونغو. ويؤسفني القول بأننا أنهينا السنة الماضية وشرعنا في هذه السنة دون أن نكون قادرين على القول بأن المشكلَين قد تم حلهما. وأما الخبر السار الوارد من سيراليون فهو حدوث استقرار للوضع بعد حصول أزمة حقيقية في ربيع السنة الماضية. لكن الوضع الحالي في سيراليون ليس بوضع متوازن مقبول. فهو توازن ولكنه غير مستقر. وأستطيع أن أؤكد لكم أنه إما أن يزداد سوءا وإما أن يتحسن. ولن يتحسن ما لم تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي نضالي لتحقيق نتائج. ولكن إذا تركنا الوضع على ما هو عليه فإنه سوف يتفجر آجلا أم عاجلا.

والآن دعوني أعرِّج قليلا على الأزمة القائمة في كنشاسا في هذه اللحظة بالذات. فلدى دخولنا هذه القاعة هذا الصباح كانت هنالك حالة من الارتباك وعدم الوثوق بشأن ما يجري في كنشاسا. وقد تضاربت التقارير. ولن أحاول أن أبادلكم آخر الأخبار لأنني لا أعلم عنها أكثر مما تعلمون في العموم. ولكني أود أن أقدم تعليقا عاما بشأن الحالة في الكونغو. وبالتأكيد لم أواجَه خلال فترة الـ ٣٨ سنة التي قضيتها داخل وخارج الحكومة مسألة على نفس الدرجة من التعقيد التي عليها مسألة الكونغو. فهنالك عناصر وأطراف ضالعة في هذه القضية أكثر من أي قضية أخرى، والأمر ببساطة على درجة من الصعوبة لا يمكن وصفها. ودعوني أوضح نقطة واحدة، هي أن إعلان وفاة الرئيس كابيلا قد يغير من الوضع السياسي، وبالفعل فإنه يغير هذا الوضع، ولكنه لن يغير الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الكونغو يجب أن يخضع لتحول ديمقراطي سلمي، سواء بقي الرئيس كابيلا على قيد الحياة أم لم يبقَ. والتقارير متضاربة في هذا الشأن. وستظل الأمور الواجبة هي نفسها. ويجب علينا العمل بنضال وعلى نحو استباقي مع الشعب الكونغولي لتحقيق واقع يحل فيه الحكم الشامل والموسَّع محل الحكم العشوائي والانقسام.

وقد ظل اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذي تم التوقيع عليه قبل أن أتولى هذا المنصب، نقطة انطلاق منطقية لهذه العملية وخطة عقلانية وذكية. وإني أثني على الرئيس شيلوبا على قيادته في هذا الصدد. ولكن دعونا نكون صريحين. فقد انتهكت جميع الأطراف الموقعة دون استثناء هذا الاتفاق. فإذا كان الاتفاق يحتاج إلى إعادة هيكلته، فليكن الأمر كذلك. لكن كلما تحدثنا عن إحداث أبسط التغييرات رد الجميع بالقول: ”كلا لا يمكن إدخال تغيير على أي جزء لأن ذلك يعني أن كل شيء يجب أن يتغير“. ولذلك تشبثنا بخطة لوساكا ولكنها لم تنفَّذ. فماذا تركت لنا؟ لقد تركت وضعا اختار فيه الأمين العام للأمم

المتحدة، بموجب سلطته ووفقا لقرار مجلس الأمن، ألا يقوم بنشر مجموع القوات التي تمت الموافقة عليها وعددها ٥٣٧ ٥ فردا. وإني أعتقد أن ذلك القرار كان القرار الصحيح، ولكن عديدا من الأفارقة أسفوا له، وهو أمر مفهوم. ومع ذلك، فما لم تنفذ الأطراف الموقعة على اتفاق لوساكا الجزء الخاص بها من خطة الانسحاب والتسريح، وما لم ينفذ الرئيس كابيلا وحكومته الحوار الوطني، فكيف يمكن للأمين العام أن يرسل جنود الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى وضع غير مستقر تتعرض فيه أرواحهم للخطر وفقدت فيه الأمم المتحدة عددا من الأشخاص العاملين في حفظ السلام أكثر من أي بلد آخر في العالم خلال الأربعين سنة الماضية. ولذلك، ينبغي إما تنفيذ اتفاق لوساكا أو إعادة صياغته. ومهما كان الوضع في كنشاسا، فإنه يجب تنشيط الحوار الوطني. ومن الضروري أن توقِف القوات الأجنبية التي تحتل أجزاء كبيرة من الكونغو أعمالها الهجومية. ولا ينبغي لها أن تسعى إلى استغلال الأحداث في كنشاسا لتوسيع نطاق وجودها. ولا ينبغي لها أن تقوم بدور في العملية السياسية الداخلية في كنشاسا. وينبغي أن نضمن لأولئك الكونغوليين الذين رفعوا السلاح مقعدا على الطاولة جنبا إلى جنب مع أبناء بلدهم الذين اختاروا المعارضة غير المسلحة.

كما أن الأزمة في غرب أفريقيا، التي أود الحديث بشأنها الآن، هي كذلك جديرة بالملاحظة. فغينيا، بادئ ذي بدء، كانت في وقت ما مستعمرة فرنسية، وسيراليون مستعمرة بريطانية، وليبريا، كما تعلمون جميعا، كانت لها علاقة خاصة مع الولايات المتحدة تعود إلى أيام تأسيسها. أما الآن فالبلدان الثلاثة جميعها في حالة مزرية ولا أحد مما يسمى بالقوى العظمى في القرن الماضي ينظر بفخر إلى الأدوار التي قمنا بها في تلك البلدان. ومع ذلك يجب أن نعالج الحقائق كما تبرز وذلك حتى بعد بحث جذورها التاريخية. ويمكنني أن أضيف أن الأمر يصدق كذلك على الكونغو. وإلى أن تتمكن حكومات ليبريا وسيراليون وغينيا من أن تحكم باسم شعوبها ولخدمتها، فإن العصيان المسلح يبدو أمرا محتوما. وثمة جانب جدير بالملاحظة في الأزمة القائمة في غرب أفريقيا يتمثل في انهيار التقاليد الأفريقية ضد التدخل العسكري في البلدان المجاورة. وأستطيع أن أذكر كيف تألم الرئيس الراحل العظيم نيريري للقرار القاضي بقلب النظام الوحشي لعيدي أمين في أوغندا، وكيف أن إيمانه الراسخ بقواعد منظمة الوحدة الأفريقية تضاربت مع غضبه على التجاوزات التي قامت بها تلك الحكومة. وفي نهاية المطاف، تدخل لأسباب أخلاقية وبعزوف كبير. ولكن اليوم، عندما ننظر إلى العالم وإلى أفريقيا، نرى أن بعض القادة الأفارقة يمارسون التدخل دون تردد، دائما لأسباب خاطئة أو أنانية أو تحركها المنفعة الشخصية أو المنفعة المالية لهم ولأصدقائهم،تاركين قادة فاسدين وبغيضين في سدة الحكم.

رابعا، يجب على المجتمع الدولي أن يمنح جميع أطراف هذه الصراعات الفرصة للقبول بتسويات عن طريق التفاوض، ولكن عندما يثبت أحد الأطراف بما لا يدع مجالا للشك سوء نيته، فإنه يجب علينا أن نطلب من الأمم المتحدة أن تخرج عن حيادها. وهذا ما حدث عرضا في البوسنة والهرسك. فقد بدا أن الأمم المتحدة ظلت محايدة لفترة أطول من اللازم في النزاع بين المضطهَدين والمضطهِدين وبين المعتدين والضحايا. وقد كان فشل الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك فشلا ذريعا، مما حدا بالولايات المتحدة الى أن تقود تدخلا قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي وأن تنحي الأمم المتحدة جانبا من أجل إحلال السلام في البوسنة والهرسك. وإني أسف لما حدث، رغم أنني قمت بدور أساسي فيه لم آسف عليه. فقد كنتُ الشخص الذي قال للأمم المتحدة إنه ليس بإمكانها أن ترسل ممثلا إلى دايتون للمشاركة في المفاوضات، و لم أُحب فعل ذلك لأنني أحب الأمم المتحدة كمؤسسة وأحترمها. ولكنها فوَّتت على نفسها الفرصة. فلنكن صريحين بشأن الوضع في أماكن مثل سيراليون.

ولنكن صريحين في أنه عندما يكون أحد الأطراف هو السبب الرئيسي للمشكلة، فإنه يتعين علينا أن نفسح المجال للأمم المتحدة للتعبير عن شعورها.

وفي هذا الصدد، فإني مسرور جدا للقرارات الأخيرة التي اتخذت السنة الماضية بشأن الماس وغيره من المسائل التي فرضت ضغوطا على البلدان التي نعتقد أنها المسؤولة أكثر من غيرها عن هذه الحالة. وما نشهده في سيراليون هو وجود حكومة هشة لكنها منتخبة ديمقراطيا تحاول، برغم العراقيل الكبيرة، أن تعالج أحد أبغض حالات التمرد في العالم، وهي الجبهة الموحدة الثورية. ويدعم هذه الجبهة أحد أعضاء المجتمع الدولي، كان في وقت ما دولة فخورة وتلتزم باحترام القانون ومن مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية. وإننا نشعر بالقلق لما قامت به الحكومة القائمة في هذا البلد من تخل عن هذه المبادئ. إننا نشعر بالقلق ولكننا لا نرى خيارا آخر غير فرض مزيد من الضغط على القيادة التي، على غرار سلوبودان ميلوشيفيتش في يوغوسلافيا، هي السبب الرئيسي لهذه القضية.

وأود الآن أن أنتقل من الحديث عن الأزمات في الكونغو وأنغولا وسيراليون للحديث بصورة عامة عن الثمانية عشرة شهرا الماضية في أفريقيا.

فقد ذكرنا الرئيس رولينغز رئيس غانا مؤخرا عندما أشرف على انتخابات ديمقراطية رائعة جعلت العالم يدرك أن أفريقيا تحتاج إلى سماع خطابات أكثر يلقيها قادة تخلوا عن السلطة طواعية. لقد سمعنا مثل هذه الخطابات من عديد من الرؤساء في أفريقيا – الرئيس سنغور والرئيس ضيوف من السنغال، والرئيس كاوندا رئيس زامبيا، والرؤساء نيريري

والرئيس موييني في تترانيا، والرئيس مازيري رئيس بوتسوانا، وطبعا من الرئيس المبجل ماندیلا رئيس جنوب أفريقيا. ومع ذلك، فإن هذه الخطابات ليست عامة في أفريقيا وغيرها من أنحاء العالم. وإني آمل أن نرى اليوم الذي لا يشكل فيه التحول الديمقراطي السلمي استثناء مثلما حدث في غانا، وهو أمر يستحق الثناء.

وأود الآن الحديث بخصوص السؤال الصعب المتصل بالأسباب التي حدت ببعض الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي إلى عدم خدمة مصالح شعوب أفريقيا على النحو الواجب. وهذه مسألة من أصعب المسائل لأن جميعكم في هذه القاعة، سواء شاطرتموني الرأي أم لا، تهتمون اهتماما كبيرا ببلدانكم وبالقارة الأفريقية. لكن يجب أن نكون صريحين ونعترف بأنه يمكننا أن نقدم ما هو أحسن لفائدة الشعوب في أفريقيا.

ومن بين الأشياء التي تتردد على سمعي كثيرا هنا في الأمم المتحدة عبارة ''حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية''. وأنا بدوري استخدم هذه العبارة بانتظام فيما يتصل بالمسائل التي من قبيل اتفاق لوساكا. ولكن أحيانا، مهما كان القصد والمعنى من هذه العبارة في أفريقيا، فإن هذه العبارة نفسها تستخدم من قبل الغربيين كتبرير لعدم التحرك. فالغربيون يؤلون هذه العبارة على أساس ''أن المشاكل هي مشاكل أفريقية، ولذلك فلندع الأفارقة يحلوها بأنفسهم''. وأنا أرفض ذلك تمام الرفض. فنحن، العالم خارج أفريقيا، لدينا التزام وتعهد قوي بالعمل مع قيادة أفريقيا لمعالجة هذه المسائل. وبالنسبة لي، فإن عبارة ''حلول أفريقية لمشاكل أفريقية'' تعني أننا لن نشهد أبدا شيئا من قبيل مؤتمر برلين لسنة ١٨٨٤، الذي قسم فيه الأجانب أفريقيا حسب مصالحهم الخاصة. ولكنها تعني كذلك أن المثل الأفريقية لن تتحقق إذا تأسست على العزلة الأفريقية.

وأعتقد أن عبارة ''حلول أفريقية لمشاكل أفريقية'' ينبغي أن تعني أن المجتمع الدولي سيساعد الأفارقة الذين يقومون بأدوار قيادية في قضايا القارة. ولدينا عديد من الأمثلة على ذلك، كالرئيس واد، رئيس السنغال، والرئيس كوناري رئيس مالي، والرئيس شيلوبا رئيس زامبيا، والرئيس تشيسانو رئيس موزامبيق، والرئيس بوتفليقة رئيس الجزائر، والرئيس غيليه رئيس جيبوتي، والرئيس إمبيكي رئيس جنوب أفريقيا، والرئيس بونغو رئيس غابون، والرئيس أوباسانجو رئيس نيجيريا. وأنا فخور جدا بأن أتيحت لي الفرصة للتعرف على أغلب هؤلاء القادة كأفراد وأصدقاء. ومن أهم اللحظات في حياتي هي اللحظة التي تعرفت فيها على أشخاص مثل الرئيس كوناري والرئيس أوباسانجو والرئيس إمبيكي والرئيس مازيري والرئيس شيسانو وغيرهم من قادتكم العظام، الذين يمثلون رجال دولة على مستوى عالمي ويقودون أفريقيا، وينبغي أن يكونوا قدوة للبلدان الأخرى.

ولكن عبارة ''حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية'' ينبغي أن لا تعني ''أعطونا نقودكم ووفروا علينا نصائحكم''. بل ينبغي أن تعني الشراكة والاعتماد المتبادل في الوقت الذي تدخل فيه أفريقيا النظام العالمي. وإني لا أعتقد أن أفريقيا مختلفة. ذلك أنه قيل لي مرارا وتكرارا قبل أن أحضر إلى هذا المكان، ولا سيما من قبل الخبراء الأفارقة، بأن أفريقيا فريدة من نوعها وتختلف عن غيرها. ولكن لحسن الحظ إنني عملت في آسيا وأوروبا، وقيل لي هناك أن آسيا مختلفة وفريدة من نوعها، وأن أوروبا مختلفة وفريدة من نوعها قبل أن أصل إلى أفريقيا. وطبعا، فإن كل بلد هو فريد من نوعه وكل شخص هو فريد من نوعه. ولكن المشاكل ليست فريدة من نوعها. ولقد فاجأت أصدقائي الأفارقة عندما قلت لهم ذلك عقب رحلة مجلس الأمن التي قمنا بها في أيار/مايو من العام الماضي. فعندما قلت لهم إن ما سنواجهه في الكونغو وإثيوبيا وإريتريا وغيرها من المناطق في أفريقيا هو متشابه وفي بعض الحالات متطابق هيكليا مع المشاكل التي واجهناها في أوروبا وآسيا، لم يكن ذلك إشارة إلى عدم الاحترام. ولكنها إشارة إلى وجود مشاكل عالمية ذات مميزات شخصية ومحلية وينبغي التعامل معها على هذا النحو.

وينبغي أن تعالج العراقيل التي تقف أمام تطور أفريقيا معالجة صريحة إذا كان لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الأخرى التابعة لها مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي – وهما منظمتان كانت لي معهما علاقات وطيدة – أن تتبوأ مكانها إلى جانب الاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنظمة الدول الأمريكية واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة وغيرها من المجموعات الإقليمية. وأعتقد أن هذا الأمر ممكن وينبغي أن يكون الهدف المرسوم لأفريقيا.

ودعوني أكون مستفزا شيئا ما وصريحا معكم. إني أعتقد أن أفريقيا وشعوبها العظيمة لم يخدمها قادتها ومؤسساتها تمام الخدمة وعلى نحو مناسب. فمنظمة الوحدة الأفريقية هي مؤسسة عظيمة ذات تاريخ حافل. وأنا أكن احتراما وتبجيلا كبيرين لصديقي سالم أحمد سالم، أمينها العام. ولكن كمنظمة، فإن منظمة الوحدة الأفريقية كانت في بعض الأحيان خلال السنوات الأخيرة دون مستوى حجمها. فعندما كانت مسألة تحرير البلدان المستعمرة مطروحة على جدول الأعمال، كانت منظمة الوحدة الأفريقية موحدة الصفوف وساهمت مساهمة كبيرة جدا في التاريخ. فجميع قادة إنهاء الاستعمار مثل نيريري وعبد الناصر ونكروما وتوري وبن بيللا وكاما كانوا مؤمنين إيمانا راسخا بمنظمة الوحدة الأفريقية. غير أنه إذا ظلت أيديولوجية التحرير هي القوة الدافعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، ونحن الآن نعيش السنة الثانية من القرن الجديد، فإن هذه المؤسسة ستصبح مجرد متحف تاريخي للنضال الوطني الأفريقي.

أما الآن فإن منظمة الوحدة الأفريقية خطت خطوة تاريخية عندما قررت ألا تسمح بمقعد للحكومات التي وصلت للسلطة بالطرق غير الدستورية. وقد كان لهذا الأمر أثره الإيجابي على الأوضاع في كوت ديفوار وجزر القمر. فهل يمكن لمنظمة الوحدة الأفريقية أن توسع من نطاق هذا الأمر ليشمل الحكومات التي تمسك بالسلطة عبر طرق غير دستورية، أو التي تنتهك الجزاءات الدولية على الماس أو التي تشعل فتيل الحرب الأهلية بين جيرانها؟ وبدلا من أن تترك للحكومات لتفعل ما تريد في بلدانها دون مواجهتها، فإنه يمكن لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تفكر في القيام بدور الزعامة في تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي.

وإذا ما اتحدت أفريقيا وراء هذه المُثل – المُثل التي تعبرون عنها في إعلاناتكم – فإن الوحدة هي قوة فعالة في تحقيق برنامج إقليمي. ومع ذلك، فعندما تقرر أفريقيا أن تتحد في سبيل رفض أن ينتقد أحد أفرادها، أو عندما تعتبر بصورة تلقائية أن برنامجها لا يختلف عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، فإن هذه الوحدة يمكن أن تصبح عائقا. ويمكن للوحدة أن تصبح مجرد واجهة تعوق تحقيق الإنجازات. وأعتقد أن من بين التحديات الكبرى التي تواجهها المجموعة الأفريقية وهي بصدد الظهور على الساحة العالمية كقوة رئيسية – وأنتم الآن قوة رئيسية على الساحة العالمية – هو استخدام الوحدة في شكل أداة لتعزيز المبادئ الديمقراطية المشتركة والدفاع عنها.

والآن، أعلم أنكم ستصابون بخيبة أمل إذا لم أقدم لكم فكرة مثيرة حقا، واليكم هذه الفكرة. فبعد ثمانية عشر شهرا من العمل كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة توصلت إلى نتيجة سأحيطكم بها علما اليوم، وأعلم أنها ستكون مثار جدل. ولا أتوقع منكم أن تتفقوا معها. وحتى ولو اتفقتم معها فإني أتوقع ألا تكونوا قادرين على التصريح بذلك عموما في هذه المرحلة. ولكني آمل أن تناقشوها وتفكروا فيها خلال السنة المقبلة. وسأطرح عليكم هذه الفكرة في إطار الاحترام المتبادل بين الأصدقاء – وعندما انظر في أرجاء هذه القاعة أرى عديدا من الأصدقاء.

وإني أطلب بكل احترام من البلدان الأفريقية الحاضرة هنا اليوم أن تعيد النظر في علاقتها مع حركة عدم الانحياز. فالحركة ليست صديقا لأفريقيا في هذه المرحلة. وأهدافكم وأهداف الحركة ليست واحدة. وقد تم تعديل هذه المسألة بمهارة فائقة، حيث أن رئيس الدورة الحالية لحركة عدم الانحياز هو كذلك سفير جنوب أفريقيا، صديقي الحميم دوميزاني كومالو. وقد قام دوميزاني بعمل باهر في تهدئة المسألة. ولكن في مسألة بعد مسألة، أصبحت حركة عدم الانحياز لا تعمل لصالح اسم أفريقيا، ولكن لصالح مسائل أخرى دخيلة عليها. وقد استدرجت أفريقيا عبر تضامن حركة عدم الانحياز نحو دعم مواقف لا تخدم مصالح أفريقيا. وهذه مفارقة تاريخية.

وتشترك حركة عدم الانحياز مع منظمة الوحدة الأفريقية في بعض الأفراد المؤسسين. وكلكم يعلم نشأة هذه الحركة في باندونغ سنة ١٩٥٥ من خلال مرحلة تاريخية حافلة ومختلفة برزت في ذروة الحرب الباردة مع رجال مثل شوان لاي وتيتو وسوكارنو ونكروما وعبد الناصر. ولكن هذه السنة هي سنة ٢٠٠١. وأنا لم ألمس ولو مسألة واحدة كانت فيها مواقف حركة عدم الانحياز مفيدة فعلا للمجموعة الأفريقية. إنكم تضعفون كلمتكم، بوصفكم منظمة الوحدة الأفريقية أو المجموعة الأفريقية، بانضمامكم إلى مجموعة تهيمن عليها أطراف راديكالية غير أفريقية، مع وجود عضو أو اثنين أفريقيين، ولا تمثل مصالح شعوبكم، وهي مهووسة بمسائل أخرى. أما مجموعة الـ ٧٧ فهي تختلف شيئا ما لأن هذه المجموعة تركز على المسائل الاقتصادية. ولقد كانت لي صعوبات مع مجموعة الـ ٧٧ لأن بعضا من أعضائها لا يكادون يشكلون بلدانا نامية، ولذلك فإن الصراع على جدول الأنصبة المقررة الذي تقوده مجموعة الـ ٧٧ هو في كثير من الأحيان صراع خصوصي لأن موقف المجموعة تحدده الأعضاء الأكثر ثراء ولا يكون في صالح الأعضاء الفقراء. ولكنني أدرك قيمة مجموعة الـ ٧٧ لأن مسألة نقل الموارد هي مسألة مشروعة وهامة لا ينبغي أن ندخر جهدا في سبيلها.

ولكن حركة عدم الانحياز، حسب رأيي، ينبغي لها إما أن تنتهي بوصفها منتدى مستقل، وتتحد مع مجموعة الـ ٧٧، وإما أن تنظروا أنتم والمجموعة الأفريقية – وأنا أدرك أن هذه المسألة تعود بالنظر إلى مستويات أعلى من مستوى هذا الحضور – في مسألة الابتعاد عن حركة عدم الانحياز. وبذلك يمكن أن تحموا المصالح الأفريقية وأنفسكم من أن تزج بكم عشر دول راديكالية في مواقف أنتم في غنى عنها. وأدرك أن كل بلد ممثل في هذه الغرفة هو عضو في كلتا المجموعتين وأدرك أنني أتقدم باقتراح يزخر بالمعاني والتاريخ. ولكني سوف أغادر بعد ثلاثة أيام وأود أن أمنحكم أمرا تتناقشون بشأنه.

ويعلم كل من عمل منكم معي أن فترة السبعة عشر شهرا التي قضيتها في هذا المنصب حفلت بالمواقف التي اتخذتها مرارا وتكرارا والتي وجدها الناس إما جارحة أو مستفزة للوهلة الأولى. ولكن بعد أن تحدثنا بشأنها شهرا بعد شهر وفكرنا فيها، توصلنا إلى حلول توفيقية مقبولة بشأنها. وإذا كنت سأظل لسنة أخرى في هذا المنصب، فإنني سوف أتقدم بنفس الاقتراح ولكن على نحو أهدأ.

وحينما سأتحدث إليكم جميعا إلى أن نكشف إن كان يمكن تحقيقه، ولكن بما أنه لا يمكنني فعل ذلك، فإني أود أن تفكروا فيه. وبسبب مسؤوليتكم – وهنا أتوجه بالحديث فقط إلى أصدقائي في أفريقيا وليس إلى السفراء غير الأفارقة الحاضرين في هذه القاعة، رغم أني أرى العديد من أصدقائي السفراء غير الأفارقة هنا – ينبغي لكم أن تبحثوا كيف تضعف الجمعيات الأخرى، وبخاصة حركة عدم الانحياز، برنامجكم المركزي. إن هذه المؤسسة هي مؤسستكم. وأفريقيا هي القوة المهيمنة في الأمم المتحدة إن أردتم لها ذلك. ولذلك فكروا في

أفريقيا ولا تنشغلوا بمسائل أخرى تهم أجزاء أخرى في العالم وتشكل قضية أناس أخرين موروثة عن المقاومة ضد الاستعمار أو عن الحرب الباردة أو عن بعض ما تبقى من الراديكالية في عدد من البلدان التي لا تساير العصر.

ومرة أخرى، أود أن أنوه بالسفير كومالو الذي مكننا إشرافه على حركة عدم الانحياز من معالجة هذه المسألة. ولو كان الأمر خلاف ذلك، لكانت الحالة أكثر صعوبة.

وفي الختام، فإنني أرى أن أمن أفريقيا ورفاهها وحريتها هي في نهاية المطاف بالنسبة لنا على نفس القدر من الأهمية التي هي عليها بالنسبة لأفريقيا نفسها. ومؤسسو الأمم المتحدة الذين كانوا بعيدي النظر هم أناس تجاوزو الأفكار التقليدية المتعلقة بالمصلحة الوطنية والأمن الوطني. لقد أدركوا أن مسائل الأمن والازدهار عالمية ولا يمكن أن توجد في عزلة. لقد أدرك ممثلوا الدول الأفريقية دائما أنه من الصعب عليهم أن يبلغوا أصواتهم بمفردهم، باستثناء ربما أكبر البلدان في أفريقيا وهي أربعة بلدان قادرة على إبلاغ صوتها دائما، ولكن بالنسبة للبلدان الصغيرة، فإن وجود موقف جماعي أمر ضروري. وبقدر ما يكون ذلك الموقف جماعيا بقدر ما يكون فعالا. وخلال المدة التي قضيتها هنا في الأمم المتحدة منحتموني شرف التحدث إليكم كأفراد وكمجموعة وكأصدقاء أكثر فأكثر. وفي كلتا الحالتين، كان رأيكم هو الإيمان بالأمم المتحدة والأمل في الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة والإسراع بخدمة شعوبكم.

وأود أن أؤكد لكم، بالأصالة عن نفسي، أن رأيكم قد بلغني وسأظل اصغي إليكم وأنا أعود إلى الحياة الخاصة. وإني أزمع أن أبقى نشطا في المسائل الأفريقية وأتطلع إلى الحوار المتواصل مع أي فرد منكم يرغب في ذلك. وآمل أن يتواصل سفري إلى أفريقيا وتعزيز روابط الصداقة الرائعة التي أقمناها أنا وكاتي داخل المجموعة الأفريقية ومعكم كفرادى السفراء ومع مجموعة الأمريكيين الذين يهتمون بأفريقيا. آمل أن تذكروني كجزء من المجموعة العالمية التي تناضل من أجل أفريقيا. وهو السبب الذي يجعلني أتحدث إلى المجموعة الأفريقية وليس إلى المجموعات الإقليمية الأخرى في هذا الوقت الذي أغادر فيه هذا العمل – وكواحد من الأمريكيين الذين يزداد عددهم والذين يدركون أهمية أفريقيا ويهتمون بالقارة ومشاكلها، وفوق كل ذلك بشعوبها، وآمل أن تستمروا في اعتباري صديقكم.

وشكرا جزيلا.